ترشيد الانفاق العام ام حجب مفردات البطاقة التموينية في العراق؟

د. علي دعدوش

19 ايلول 2025

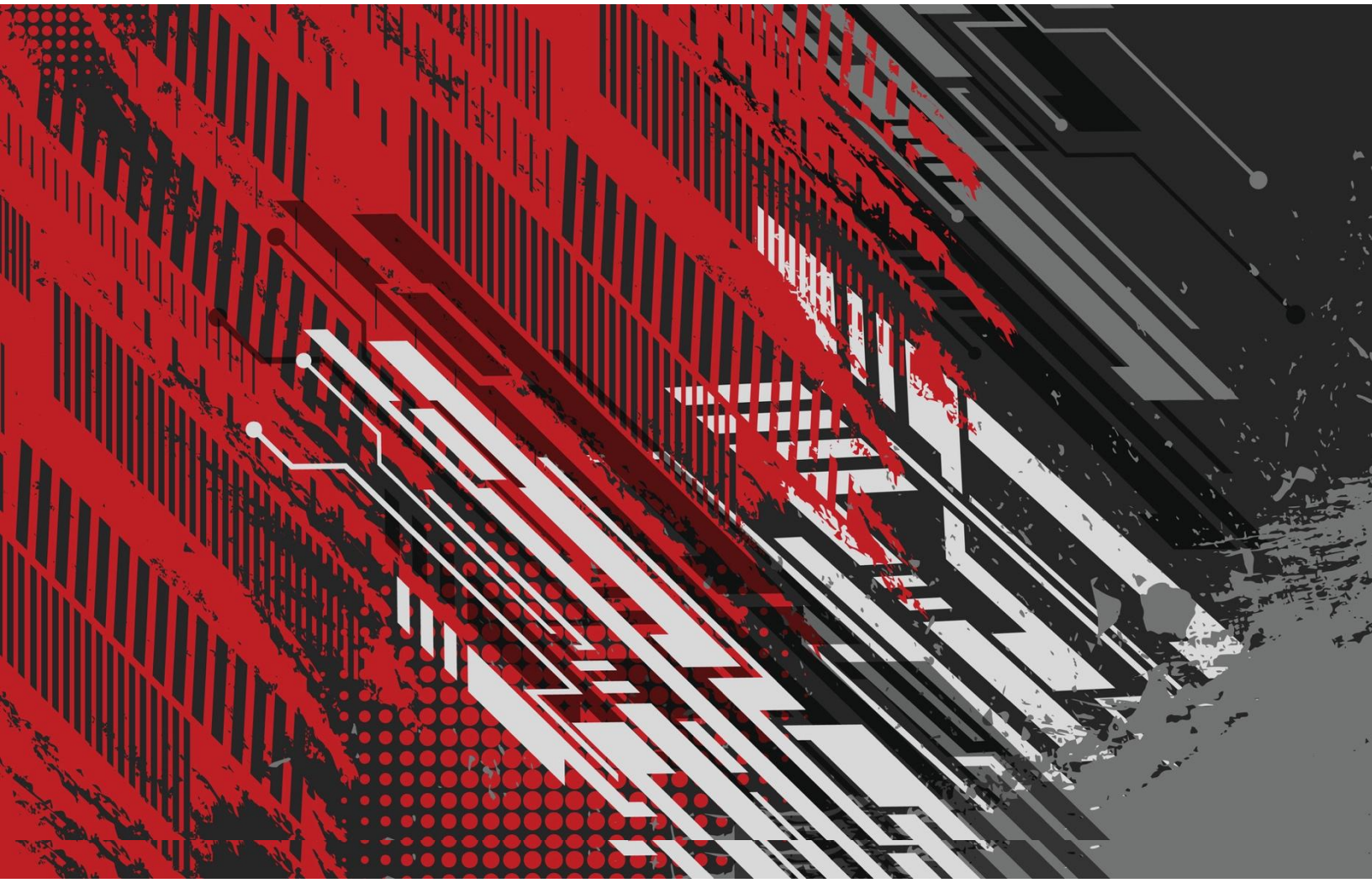

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

ترشيد الانفاق العام ام حجب مفردات البطاقة التموينية في العراق؟

تمهيد:

يشكل ملف البطاقة التموينية في العراق أحد أكثر القضايا حساسيةً وتشابكًا بين البعد الاقتصادي والاجتماعي. فمنذ اتفاق النفط مقابل الغذاء في تسعينات القرن الماضي، ظلّت هذه البطاقة تمثل صمام أمان للأمن الغذائي ومصدًّا ضد موجات التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية، خصوصًا للفئات محدودة الدخل. ومع تفاقم الأزمات المالية وتراجع الإيرادات النفطية وتزايد الضغوط على الموازنة العامة، برزت توجهات حكومية نحو إعادة النظر في سياسة الدعم عبر البطاقة التموينية، سواءً بالحجب التدريجي عن بعض الشرائح الوظيفية أو من خلال تقليص مفرداتها. يضع هذا الجدل العراق أمام مفترق طرق صعب: هل يُعتمد ترشيد الإنفاق العام من خلال استهداف البطاقة التموينية، أم ينبغي إعادة هيكلة الإنفاق من أبواب أخرى أكثر هدراً وأقل تأثيراً اجتماعياً؟
إن الإجابة عن هذا السؤال لا تنحصر في حسابات مالية بحتة، بل تمتد إلى قضايا تتعلق بالعدالة الاجتماعية، الكفاءة الاقتصادية، وإعادة رسم العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع.

أولا : تحليل وتقييم لقرار حجب البطاقة التموينية:

اقر المجلس الوزاري للاقتصاد توصية بإلغاء مفردات البطاقة التموينية عن بعض الموظفين والمتقاعدين من الذين يستلمون مبلغ (مليون) تحجب عنه وتبقى توزع مفردات البطاقة على افراد عائلته ، وفئة أخرى ممن يتقاضون مبلغ (مليون ونصف) وهولاء تحجب عن كل افراد العائلة ، وتفاصيل مذكورة في الورقة التي نشرت ، وان الغرض او الهدف الأساس من هذا الاجراء هو زيادة الإيرادات غير النفطية **(توصية المجلس الوزاري للاقتصاد ، 2025)** ، وهنا نتساءل هل هناك جدوى اقتصادية – مالية فعلا تأتي من هذا الاجراء ؟
لطالما عملت مفردات البطاقة التموينية (على قلة مفرداتها) بضبط مستوى التضخم للسلع الأساسية في الأسواق المحلية ، واعتقد ان هذه السلة الغذائية حاط الصد الأول للشعب العراقي – الفئة الاكثر حاجة – وأيضا نتساءل في حال حجبت عن شريحة الموظفين والمتقاعدين هل تأتي ثمار الهدف الاسمى وهو زيادة الإيرادات غير النفطية في البلاد.
يبين الجدول (1) حجم النفقات الحاكمة في الموازنة الثلاثية (2023-2025) ، ويلحظ وجود مبلغ (3.6) ترليون دينار تخصيصات لمفردات البطاقة التموينية ، ويأتي بعده مباشرة وبمبلغ (3.5) تريلون دينار تخصيصات دعم محصول الحنطة والشلب ، ومن ثم الادوية والطاقة .

جـدول (د) النفقـــــات الحـــاكمـــــة المعدلة لسنـــــة 2023

ت	المفـــــردات	الاعتماد المخصص لعام / 2023	حصة اقليم كردستان
	6/15/2023		(الف دينار) المبلغ
1	البطاقة التموينية (نظام التوزيع العام)	3,662,068,965	463,984,138
2	نفقات دعاوي نزاعات الملكيـــــة	50,000,000	6,335,000
3	الادويـــــــــــــــــة	1,651,864,216	209,291,196
4	دعم شراء محصول الحنطة والشلب	3,500,000,000	443,450,000
5	استيراد الطـــــــــــــاقة	1,129,000,000	143,044,300
6	التعداد العام للسكان (استثماري)	100,000,000	12,670,000
7	نفقات انتخابات مجالس المحافظات	345,455,000	43,769,149
	المجمـــــــــــــوع	10,438,388,181	1,322,543,783

٦ (٦٧) ـ العدد ٤٧٢٦

المصدر : وزارة المالية ، الموازنة العامة الثلاثية (2023-2025) ، ص67 .

ان نسبة مفردات البطاقة التموينية الى اجمالي النفقات الحاكمة تبلغ (35%) ومن اجمالي النفقات العامة التي بلغت اكثر من (156) ترليون دينار عام 2024 تبلغ (2.3%) ، واذا ما تم حجب البطاقة التموينية عن بعض الموظفين والمتقاعدين كم ستخفض التخصيصات او النسبة من اجمالي النفقات الحاكمة ؟ والجدول (2) يبين عدد الدرجات الوظيفية ونسبتهم من اجمالي القوى العاملة في العراق حسب الموازنة (2023-2025):

الجدول (2) الدرجات الوظيفية في العراق

الدرجة الوظيفية	العدد	النسبة من إجمالي القوى العاملة (%)
عليا أ	748	0.018%
عليا ب	5,407	0.13%
الأولى	51,779	1.27%
الثانية	53,802	1.31%
الثالثة	141,788	3.46%
المجموع	253,524	%6.2
الرابعة	779,704	19.05%
الخامسة	473,694	11.57%
السادسة	521,232	12.74%
السابعة	526,725	12.87%
الثامنة	725,505	17.74%
المجموع	4,091,841	100%

المصدر : وزارة المالية ، الموازنة العامة الثلاثية (2023-2025) ، الجدول ج ، القوى العاملة في الوزارات والدوائر الممولة مركزيا لسنة 2023 ، ص64 . النسب من استخراج الباحث .

الشكل (1) عدد الدرجات الوظيفية الى اجمالي القوى العاملة

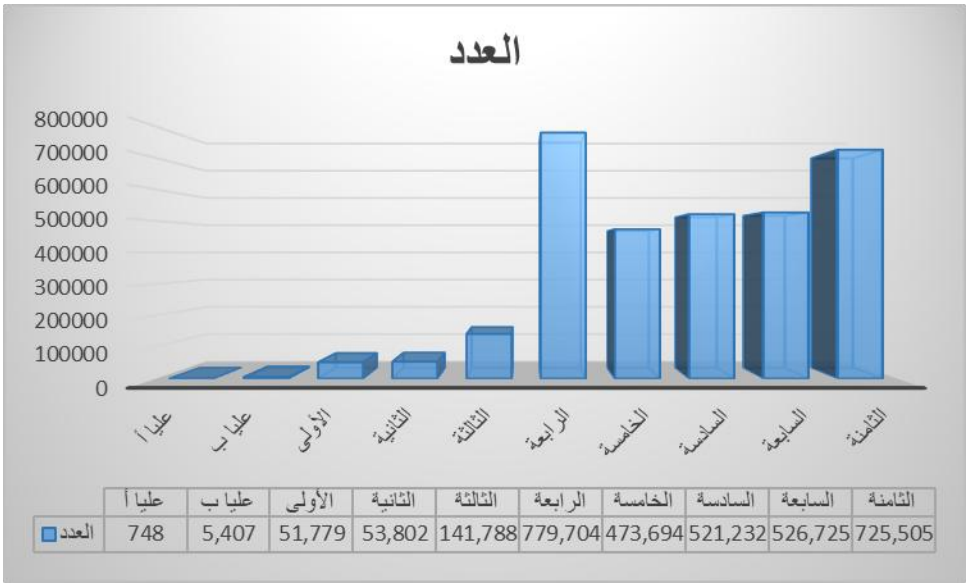

	عليا أ	عليا ب	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة
العدد	748	5,407	51,779	53,802	141,788	779,704	473,694	521,232	526,725	725,505

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2) .

نجد من الجدول (2) ان إجمالي القوى العاملة قد بلغ (4,091,841) موظف ومن الشكل (2) يلاحظ الاتي:-

- الدرجات المشمولة بحجب البطاقة التموينية (عليا أ، عليا ب، الأولى، الثانية، الثالثة) = 6.2% فقط من القوى العاملة.
- الغالبية العظمى من الموظفين موزعة في الدرجات الرابعة – الثامنة (93.8%)، وخاصةً الدرجة الثامنة (17.7%) والدرجة الرابعة (19%).

بمعنى ان التركيب الوظيفي يميل بوضوح نحو المستويات الدنيا، ما يعكس تضخمًا في الوظائف الإدارية البسيطة مقابل ندرة المواقع العليا ، بمعنى اكثر عمقا عدم وجود عدالة اقتصادية واجتماعية بين موظفي الدولة العراقية . وهذا يرجع الى الفجوة في الراتب بين وزارة وأخرى . وهذا دليل على ضعف الجدوى الاقتصادية التي تهدف الى زيادة الإيرادات غير النفطية عن طريق قرار الحجب للبطاقة التموينية .

ثانيا : زيادة الإيرادات غير النفطية ام ترشيد الانفاق العام:

تسعى كل الحكومات في العالم الى ان ترشد من انفاقها ومن ثم تقلل من حجمها في الاقتصاد (وذلك حسب القوانين والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة) ، وفي العراق فان حجم الحكومة كبير جدا وقد تجاوز الحد او النسبة الطبيعية التي وضعها الاقتصادي– السياسي الامريكي ريتشارد ارمي Armey على ان التدخل الحكومي الامثل يكون نحو (30-35%) من الانفاق الحكومي نسبة الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي .

الشكل (2) حجم الحكومة في الاقتصاد العراقي

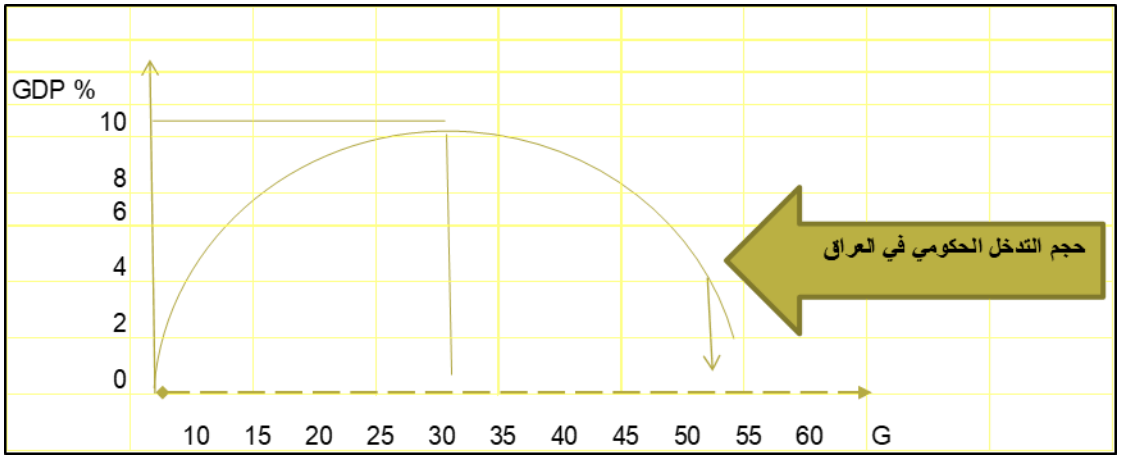

المصدر : دعدوش ، علي عبد الكاظم (2024) :

يلاحظ بان حجم التدخل الحكومي بلغ قرابة (55%) لم يسهم في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد ولم يعمل على خفض معدلات الفقر والبطالة ايضا ، وذلك لأسباب عديدة في مقدمتها (الفساد المالي والاداري ، وضعف التخصيصات المالية للقطاعات الانتاجية ، فضلا عن تعميق الريعية من خلال هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي ككل ، بالإضافة الى عن الركون الى التخطيط الاقتصادي والتحول نحو موازنة البرامج والاداء التي تعالج القضايا الاقتصادية السلبية في البلاد .

اما بالنسبة الى الإيرادات غير النفطية فهي أيضا – فضلا عن الأسباب التي ذكرناها في أعلاه – ضعيفة جدا وتعكس الريعية في الأداء الاقتصادي والجدول (3) يبين ذلك :-

الجدول (3) الإيرادات غير النفطية في العراق خلال المدة (2010-2024) ترليون دينار

السنة	الايرادات غير النفطية	اجمالي الايرادات العامة	نسبة الإيرادات غير النفطية الى الإجمالي
2010	8,428	69,562	2.12
2011	2,925	100,054	3.0
2012	9,900	119,555	3.8
2013	9,820	113,892	7.8
2014	8,396	105,451	7.9
2015	15,230	66,569	9.22
2016	9,565	54,341	7.17

8.15	77,307	12,195	2017
9.9	106,687	10,488	2018
2.5	107,566	5,551	2019
8.4	63,199	2,985	2020
4.11	109,081	12,426	2021
7.7	161,697	12,311	2022
7.0	125,882	9,799	2023
9.0	140,774	13,237	2024

المصدر : وزارة المالية العراقية ، دائرة الموازنة العامة لاعوام (2010-2024).
النسب من استخراج الباحث.

الشكل (3) نسبة الإيرادات غير النفطية الى اجمالي الإيرادات العامة

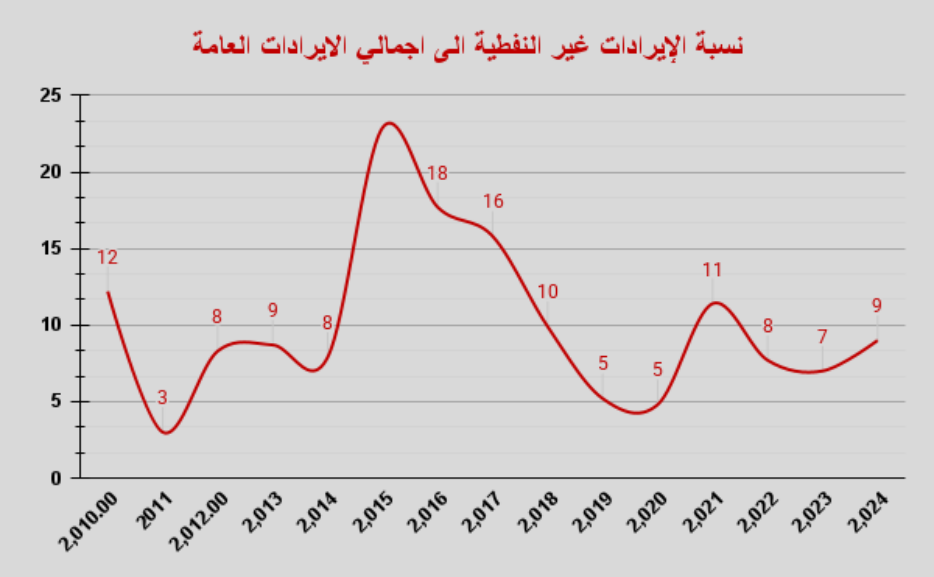

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) .

مما ورد نصل الى نتيجة حتمية هي ضرورة وضع التوصيات والخطط من قبل مجلس الاقتصاد والمستشارين والمعنيين في الحكومة لترشيد وخفض الانفاق العام ، وتوجد في أبواب الموازنة العامة الكثير ممكن حجبه وحذف النفقات نذكر منها (المنح والصيانة وعملية استبدال الأثاث في الدوائر والوزارات ، فضلا عن ذلك ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية وفرض ضريبة على الألعاب الالكترونية ومنصات التواصل وربطها مباشرة بخزينة الدولة).

الاستنتاجات:

1) إن حجب مفردات البطاقة التموينية عن شريحة محدودة من الموظفين (لا تتجاوز 6.2% من إجمالي القوى العاملة) لا يمثل وسيلة فعّالة لتحقيق وفر مالي أو زيادة ملموسة في الإيرادات غير النفطية، مقارنة بحجم الموازنة العامة الضخم.
2) البطاقة التموينية، رغم محدودية مفرداتها، ما تزال أداة فعّالة في ضبط أسعار السلع الأساسية والحد من التضخم الغذائي، وبذلك فإن المساس بها قد يفتح الباب أمام ارتفاع الأسعار بشكل يضر بالشرائح الأوسع من المجتمع.
3) التوجه نحو حجب البطاقة التموينية يعكس معالجة مالية ضيقة، بينما تكمن المشكلة الأعمق في تضخم حجم الحكومة، ضعف الإيرادات غير النفطية، والاعتماد المفرط على القطاع النفطي.
4) التركيب الوظيفي في الدولة العراقية يميل بشكل كبير نحو الدرجات الدنيا، ما يعكس خللاً هيكليًا في الإدارة العامة وغياب العدالة في توزيع الرواتب والامتيازات بين الوزارات والدرجات المختلفة.
5) استمرار الحكومة في نهج "الترقيع المالي" عبر تقليص برامج الدعم، دون إصلاح شامل للإنفاق العام، يفاقم من حالة عدم الثقة بين المواطن والدولة ويؤثر سلبًا على العقد الاجتماعي.

التوصيات:

1) الإبقاء على البطاقة التموينية كأداة حماية اجتماعية، مع إصلاح آليات توزيعها لتقليل الهدر والفساد (الرقمنة، الاستهداف الذكي، ربطها بالبطاقة الموحدة).
2) إعادة هيكلة النفقات العامة عبر(تقليص الإنفاق التشغيلي غير الضروري (السفر، الاستضافات، شراء الأثاث والسيارات) ، وضبط الإنفاق في الوزارات الخدمية والإدارية المترهلة.
3) تنويع الإيرادات غير النفطية من خلال (إصلاح النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية بشكل عادل. و فرض ضرائب ورسوم على قطاعات غير مستثمرة (الألعاب الإلكترونية، خدمات الإنترنت، استهلاك الطاقة المفرط). فضلا عن تنشيط الجمارك والتجارة الداخلية للحد من التهريب وفقدان الإيرادات.
4) إصلاح هيكل الرواتب والدرجات الوظيفية بما يحقق عدالة بين الوزارات، ويحد من التضخم في الدرجات الدنيا، ويدعم كفاءة الجهاز الحكومي.
5) إطلاق بدائل دعم ذكية مثل برامج التحويلات النقدية المشروطة (Conditional Cash Transfers) للفئات الفقيرة، كخيار مستقبلي يوازن بين ترشيد النفقات والحفاظ على الحماية الاجتماعية.

المصادر:

1. دعدوش ، علي عبد الكاظم (2024) : التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل التدخل الحكومي المتزايد في العراق (الدعم الحكومي مقابل العبء المالي للأجيال)، مركز البيان للدراسات والتخطيط.
2. المجلس الوزاري للاقتصاد: توصية تعظيم الإيرادات غير النفطية ، وثيقة صدرت خلال الجلسة الثامنة والعشرين لمجلس الوزراء العراقي وبتاريخ 2025/9/1 ..
3. وزارة المالية ، الموازنة العامة الثلاثية (2023-2025) ، الجدول ج ، القوى العاملة في الوزارات والدوائر الممولة مركزيا لسنة 2023 ، ص64 .
4. وزارة المالية العراقية ، دائرة الموازنة العامة لاعوام (2010-2024) .

عن الباحث:

الدكتور علي دعدوش: باحث واكاديمي متخصص في شأن الاقتصاد العراقي والدولي.
حاصل على شهادة الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة بغداد و له العديد من البحوث و المقالات العلمية المنشورة في العديد من المجلات الاكاديمية و مراكز الابحاث وله كتاب منشور بعنوان "النظريات و السياسات النقدية المعاصرة و الرقمية و تطبيقاتها في الاقتصاد العراقي".

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600